موقف الاتحاد الأفريقي من الثورة الليبية ١٧ فبراير ٢٠١١

خالد إبراهيم أبو رقيقة

الملخص:

واجه الاتحاد الأفريقي معضلة مع الثورة الليبية، فمن ناحية يرتبط الاتحاد الأفريقي بعلاقات قوية مع معمر القذافي، ومن ناحية أخرى يعمل الاتحاد الأفريقي في إطار مؤسسي تحكمه اتفاقيات وبروتوكولات رسمية، وقد أثرت العوامل السياسية في موقف الاتحاد الإفريقي تجاه رؤية موجودة في بادئ الأمر نحو الأحداث في ليبيا، وهو ما يرجع بالأساس إلى تاريخ العلاقات، وهو ما يتجلى بالنسبة لكل من نيجيريا والسنغال وغيرها من الدول التى كانت تنافس القذافي في إطار منظومة العمل الإفريقي بالاتحاد، وفي المقابل جاءت رؤية عدد من الدول الإفريقية في اتجاه حل الأزمة سلمياً مثل جنوب أفريقيا وغيرها، لقد تعرض الاتحاد لعملية انكشاف من خلال بروز أوجه القوة والضعف وهو ما يتضح عند النظر إلى كفاءة أداء الاتحاد الأفريقي تجاه الثورة الليبية ١٧ فبراير ٢٠١١.

Abstract:

African Union faced a dilemma with the Libyan revolution, the one hand, the African Union is linked to a strong relationship with Muammar Gaddafi, on the other hand, the African Union is working within an institutional framework governed by agreements and protocols official, was political factors influenced the African Union's attitude toward the vision in the first instance about events in Libya, which is mainly due to the history of relations, which is reflected for each of Nigeria, Senegal and other countries that were competing Gaddafi in the framework of the African labor union system, and in return came to see a number of African countries in the direction of resolving the crisis peacefully, such as South Africa and others, Union has been subjected to the process of exposure by the emergence of the strengths and weaknesses which is evident when looking at the efficiency of the performance of the African Union towards the Libyan revolution February 17, 2011.

المقدمة:

لقد أثارت موجة الحراك الثوري، والتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ درجة كبيرة من الاهتمام الدولي والإقليمي، فالدول العربية التي شهدت ثورات كما في الحالة الليبية تعد أحد الركائز الهامة في منطقة الشرق الأوسط، وأيضا هي دول ذات أهمية اقتصادية كبيرة خاصة ليبيا، ولذلك شهدت دول الثورات العربية تدخلات دولية وإقليمية كبيرة، خاصة من جانب الاتحاد الإفريقي، حيث قام الاتحاد الإفريقي بعقد مبادرات وجهود وساطة لإيجاد علاج للأحداث العنيفة التي شهدتها ليبيا إبان ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في رغبة الباحث في تحليل الموقف الإقليمي المتمثل في موقف الاتحاد الإفريقي من الثورة الليبية ١٧ فبراير ٢٠١١، بحيث كان موقف الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على طرفي نقيض لذلك يحاول الباحث بلورة المشكلة البحثية في صياغة تساؤل رئيسي يتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- التساؤل الرئيسي: ما موقف الاتحاد الإفريقي من الثورة الليبية؟

٢- التساؤلات الفرعية:

- إلى أى مدى أثر موقف الاتحاد الإفريقي في توجيه مسار الثورة الليبية؟
- كيف يمكن تقييم دور الاتحاد الإفريقي في الثورة الليبية.

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة في السعي لاستكمال الجهود السابقة التي قام بها الباحثون، ليضع آخر المستجدات التي طرأت على دور الاطراف الاقليمية المتمثلة في الاتحاد الإفريقي تجاه ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١، ليكون مكملاً ومساهماً

من خلال الإضافة العلمية التي تتماشي مع الأحداث التي إستجدت على الساحة السياسية العربية، وهي أحداث جد متغيرة تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد البحثي من قبل الباحثين.

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرض الأول: مثلت علاقة القذافي بدوائر السلطة في كل من أوروبا و إفريقيا المحدد الرئيس للمواقف التي اتخذها كل من الاتحادين تجاه ثورة ١٧ فبراير.

الفرض الثاني: لعب العامل الأقتصادي دورًا محوريًا في تحديد مواقف كل من الاتحاد الأوربي و الإفريقي تجاه ثورة ١٧ فبراير.

الفرض الثالث: هناك إشكاليات تتعلق بالبناء التنظيمي و ديناميات التفاعل الداخلي بكلا الاتحادين انعكست على أداء كل منهما تجاه ثورة ١٧ فبراير.

أهداف الدراسة:

١. التعرف على طريقة تعامل المنظمات الإقليمية متمثلة في الاتحاد الإفريقي مع ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١.
٢. تحليل موقف الاتحاد الإفريقي من الثورة الليبية.
٣. تقييم دور الاتحاد الإفريقي في الثورة الليبية.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة في الإطارين الزماني والمكاني على النحو التالي:

الإطار الزماني: تنطلق هذه الدراسة من سنة ٢٠١١، غير أن الباحث قد يعود إلى تاريخ نشأة الاتحاد الأوربي، والعلاقات بين الاتحاد الإفريقي وليبيا من أجل إستيضاح تأثير تلك الأبعاد التاريخية على موقف الاتحاد الإفريقي من الثورة.

الإطار المكاني: تتعلق هذه الدراسة بالثورات التي وقعت في المنطقة العربية بقارة الإفريقية.

أولاً: موقف الاتحاد الإفريقي تجاه الثورة الليبية ١٧ فبراير ٢٠١١:

قبل الخوض في موقف الاتحاد الإفريقي من الثورات في القارة الإفريقية أو عمليات تداول السلطة بها، يرى الباحث ضرورة التعرض لجذور الرؤية الإفريقية من تلك القضية التي تعود إلى منظمة الوحدة الإفريقية باعتبارها تمثل باكورة العمل الإفريقي الجماعي بعد حصول القارة على الاستقلال في منتصف القرن العشرين.

حيث لم تكن المنظمة ناجحة في مراقبة وإدارة شئون أعضائها و بخاصة حينما أثيرت قضايا كالصراعات العنيفة و الفساد السياسي و الخلل الاقتصادي و الحكم الضعيف وغياب حقوق الإنسان و المساواة بين الجنسين. فقد أنشئت منظمة الوحدة الإفريقية آلية لمنع النزاعات في القارة عام ١٩٩٣. و لم تكن تلك الآلية فعالة بالقدر الكافي في حل نزاعات القارة حيث لم تتمكن من الحيلولة دون وقوع الإبادة الجماعية في رواندا ١٩٩٤.

كما أنه خلال العقد الأخير من القرن العشرين أدى الصراع الذي شهدته الصومال إلى انهيار الدولة. و كذلك لم تحل دون وقوع الصراعات المتعددة التي شهدتها القارة في كل من سيراليون و ليبيريا و أنجولا و الكونغو الديمقراطية و هو ما أسفر عن مقتل ملايين الأفارقة[i]. و هو ما يظهر بوضوح ضعف الأطر التنظيمية لمنظمة الوحدة الإفريقية في المشكلات[ii].

وهنا يرى الباحث أن التنظيم القاري الإفريقي قد شهد من خلال منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقى في مجال تسوية الصراعات الداخلية في إفريقيا تطورات متلاحقة ففي بادئ الأمر ظلت منظمة الوحدة الإفريقية عازفة عن التدخل في هذه الصراعات بسبب قيود الميثاق الذى كان يعطى الأولوية لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء مما تسبب في امتناع المنظمة عن القيام بأى دور في التعامل مع هذه الصراعات و فى مرحلة لاحقة بادرت الدول

الأعضاء إلى استحداث آلية لمنع و إدارة و حل الصراعات في إفريقيا ثم وصل الدور الإفريقى الذى تضمن إنشاء مجلس السلم و الامن في إفريقيا[iii].

ومع اندلاع الثورات العربية جاء الموقف الإفريقي بشكل كاشف عن مشكلات كبيرة تعانى منها المنظمة القارية أهمها سيطرة القادة المستبدين على أجهزة الاتحاد. فعلى الرغم من أن قمة الاتحاد الإفريقي السادسة عشر انعقدت في أعقاب اندلاع الثورتين التونسية و المصرية في يناير ٢٠١١ إلا أن القادة الأفارقة تجاهلوا مناقشة فعاليات الثورتين ونتائجهما مما جعل البعض يطلق على الاتحاد أنه "نادي للمستبدين"، وعلى نحو مغاير أعطى قادة الاتحاد الإفريقي أهمية خاصة للثورة الليبية منذ بدايتها نظراً لخصوصية العلاقات الليبية الإفريقية من ناحية، و تطورات الثورة الليبية التي أدت إلى تدخل قوات عسكرية أجنبية في أراضى دولة إفريقية وما أثاره هذا الأمر من حساسيات بالغة لدى الأفارقة. فقد أصدر الاتحاد الإفريقي بياناً بعد أسبوع من اندلاع المواجهات أدان فيه أسلوب القمع العنيف ضد المتظاهرين، و اتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد قرارا في ١٢ مارس برفض التدخل العسكري الدولي، وتشكيل لجنة من خمسة رؤساء أفارقة للعمل مع جميع الأطراف بما فيهم ليبيا من أجل حوار شامل حول الإصلاحات المطلوبة، كما عقد الاتحاد الإفريقي قمة طارئة في أديس أبابا في ٢٥ مارس، وتركزت أنشطة القمة السابعة عشر للاتحاد في مالابو بغينيا الاستوائية في يوليو ٢٠١١ على محاولة الوصول إلى حل للأزمة في ليبيا[iv].

ومع بداية الأحداث تولى الاتحاد الإفريقي مهمة التواصل مع أطراف الصراع. وقد كانت أولى تلك التحركات قد تمثلت في تشكيل لجنة رفيعة المستوى خاصة بليبيا في مارس ٢٠١١ بغرض إيجاد وسائل لمنع التصعيد. وقد أعلن تلك الفكرة الرئيس الأوغندي يوري موسيفني خلال أحد الاجتماعات الدولية بشأن ليبيا في الاتحاد. حيث دعا موسيفني لحل أفريقي بدعم أوسع من المجتمع الدولي.

وبالعمل مع رئيس بعثة الاتحاد الإفريقي جين بينج و خمس دول عرض رؤسائها الرؤى الخاصة بهم. وقد تكونت تلك اللجنة من خمس رؤساء أفارقة هم الجنوب إفريقي جاكوب زوما، والموريتاني محمد ولد عبد العزيز، والكونغولي دينيس ساسو نجيسو والأوغندي يوري موسيفيني، والمالي أمادو تاموني[v].

وقد أعدت اللجنة خريطة طريق للتوصل لحل المشكلة حيث عملت على جمع أطراف المشكلة على مائدة للحوار بغرض عمل خمس نقاط هي:

- حماية المدنيين.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين.
- وقف إطلاق النار.
- البدء في مرحلة انتقالية وتبني تنفيذ الإصلاح السياسي اللازم لتلبية تطلعات الشعب الليبي.
- البدء في حوار سياسي بين الأطراف الليبية للتوصل لإتفاق.

و هنا يرى الباحث أنه بالنظر إلى تلك البنود التي قدمتها اللجنة الإفريقية و دافعت عنها نجد أنها بدت متحيزة لجانب القذافي حيث لم تتضمن إدانة له.

كما يرى الباحث "زياد عقل" فإن خارطة الاتحاد الطريق التي قدمها الاتحاد الإفريقي قد ساوت بين القوة المنظمة التي تتحرك تحت لواء الدولة و بين تشكيلات الثوار الدفاعية (آنذاك) التي تبلورت كرد فعل لعنف الأجهزة الأمنية الليبية. ثم تطرقت الخارطة بعد ذلك لبدء حوار سياسي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، أي بين معمر القذافي والثوار، دون النظر لموقف معمر القذافي غير المعترف بمشروعية مطالب الثوار[vi].

و في ظل قراراي مجلس الأمن الدولي رقمي ١٩٧٠، و ١٩٧٣ فقد جاءت قمة الاتحاد الإفريقي لتوصي مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد ليشرع في نشر مراقبين تابعين للاتحاد لمراقبة التطورات في الموقف على الأرض، وتسهيل إقامة بعثة دولية أكبر من المفترض أن تضم الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية،

و الاتحاد الإفريقي، و أية منظمة دولية معنية. حيث حثت القمة على حشد الدعم المادي و البشري و اللجوستي في بعثة مبكرة[vii].

وبجانب ذلك دعا الاجتماع أطراف النزاع في ليبيا للتعاون مع الاتحاد الإفريقي كما أن الجماعات الإفريقية في نيويورك دعت الأفارقة، ومجلس الأمن لأخذ زمام المبادرة و الدعوة لانعقاد مجلس الأمن الدولي لإعادة التأكيد على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ١٩٧٠، و ١٩٧٣ التي كانت تقوض بشكل واضح جهود الاتحاد الإفريقي وتجعل المنظمة القارة تشعر بالتهميش في إدارة قضايا الدول الإفريقية[viii]. ونيابة عن الاتحاد الإفريقي قام الرئيس الجنوب إفريقي "جاكوب زوما" بزيارتين لمدة أسبوعين خلال شهر يونية ٢٠١١ لمقابلة القذافي و التفاوض معه. إلا أن الناتو تجاهل دعوة الاتحاد الإفريقي ليؤكد ذلك على تقويض دور الكيان القاري وجهوده لإحلال السلم في ليبيا[ix].

وبناء عليه فإن الباحث يلاحظ أن خارطة الطريق التي قدمها الاتحاد الإفريقي لم يكن يتوفر لديها أية ضمانات للنجاح. حيث الديناميات السياسية في ليبيا قد جعلت منه اقتراح بعيد المنال. ذلك أن إفريقيا لم تقدم موقفاً موحداً و لم تقدم دعماً مالياً ولا عسكرياً ولا حتى دبلوماسياً كافياً لمبادرة الاتحاد الإفريقي حيث إنها لم تكن قادرة على إقناع الليبيين بالدور الذي يقوم به الاتحاد.

و هنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تأييد الحكومة الليبية لمبادرة الاتحاد الإفريقي، إلا أن المعارضة الليبية رفضت تلك المبادرة، إذ اشترطت منذ اليوم الأول للثورة على ضرورة إنهاء حكم القذافي و عدت المعارضة الليبية "الوسطاء الأفارقة هم من رجال القذافي لأنه نصب نفسه ملكا عليهم... و في حين حظيت مبادرة الاتحاد الإفريقي بالتأييد من قبل العديد من الدول الإفريقية و منها الجزائر حيث أكدت وزارة الخارجية الجزائرية "ضم صوتها إلى صوت الاتحاد

الإفريقي للدعوة إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية و إطلاق حوار جامع بين الأطراف الليبية ثم أجل الاتفاق حول أطر تسوية الأزمة.

كما وجهت موريتانيا رسالة عبرت فيها عن الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الإفريقي تجاه الأزمة و التي تبنت الآتي(x):

- اعتزازها و تثمينها لموقف مجلس السلم والأمن الإفريقي من هذه الازمة التي تواجهها ليبيا.
- مطالبة الاتحاد الإفريقي بمختلف هيئاته، و مواصلة التحرك السريع لوقف هذه الحرب التي أكدت المعطيات الميدانية أنها لم تحم المدنيين، بل قتلتهم ودمرت منشآتهم و مرافقهم الاستشفائية و التعليمية.
- تنديدها و شجبها المطلق للمحاولات التي تقوم بها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا للضغط على بعض الدول بما فيها الدول الإفريقية من أجل الاعتراف بالمتمردين الذين يقودون حرباً ضد بلادهم.

أما مصر فعلى الرغم من عدم وضوح موقفها من خريطة الطريق التي طرحها الاتحاد الإفريقي، إلا أنها أكدت ومن خلال مبعوثها "هاني خلاف" على أن استقرار ليبيا و وحدتها و سلامة أراضيها أمر وثيق الصلة بالأمن القومي المصري وتعده خطاً لا تقبل المساس به. وهو ما يدل على سعي مصر لأن تكون ليبيا دولة موحدة إذ إنها ترفض تقسيم ليبيا شأنها شأن بقية الدول الإفريقية. وذلك لما تحمله عملية التقسيم من تداعيات دول الجوار الإفريقي والتي نلخصها فيما يأتي:

فضلا عن ترحيب الأمين العام لحلف الأطلسي أنرس فوغ راسموسن باقتراح الاتحاد الإفريقي بوقف إطلاق النار، مع تأكيده على أن يكون وقف إطلاق النار مقبولاً ويلبي ثلاثة شروط هي أن يكون ذا مصداقية و يشمل حماية فاعلة للسكان المدنيين، و ثانياً أن يكون قابلاً للتثبيت و إشراف في شكل فاعل، وأخيراً

أن يشمل على تنظيم عملية سياسية تهدف إلى تنفيذ الاصلاحات السياسية الضرورية و تلبي الرغبات المشروعة للشعب الليبي.

كما أيدت روسيا خارطة الطريق الإفريقية و طالبت القيادة الليبية بضرورة اتخاذ خطوات معينة في هذا المجال منها سحب الوحدات العسكرية من المدن كما دعت إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد و ضمان تطبيق مبادرة الاتحاد الإفريقي على أن يتم ذلك بإشراف طاقم من المراقبين الدوليين يتفق عليه من قبل جميع أطراف النزاع في البلاد[xi].

ونتيجة للقبول الذي حظيت به مبادرة الاتحاد الإفريقي فقد عمد إلى التنسيق مع الجامعة العربية و كذلك مع اللجنة السياسية و الأمنية التابعة للاتحاد الأوربي بهدف إيجاد الوسائل الممكنة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية قائم على خريطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الإفريقي و أكد في بيانه الصادر في ٢٠١١/٥/١٠ أن هناك اتصالات مستمرة مع عدد من الشركاء الدوليين والجهات المعنية لبدء المفاوضات وفي وقت مبكر لوقف إطلاق النار و تطبيق العناصر الأخرى في خريطة الطريق و منها إقامة فترة انتقالية شاملة تتوج بانتخابات ديمقراطية تمكن الشعب الليبي من اختيار قادته بحرية.

كما أكدت على مواصلة جهودة في ليبيا من أجل إيجاد حل سريع ونهائي للأزمة للمساعدة في الوفاء بالطموحات المشروعة للشعب الليبي و ذلك في إطار مواثيق و آليات الاتحاد الإفريقي التي تتعلق باحترام قدسية الحياة البشرية و الديمقراطية و الحكم الرشيد.

وبالرغم من مساعي الاتحاد الإفريقي للخروج من الأزمة لم يتمكن الاتحاد الإفريقي من اقناع قوى المعارضة الليبية بخريطة الطريق الإفريقية مما أدى إلى إخفاق مبادرة الاتحاد الإفريقي[xii].

ثانياً- تقييم موقف الاتحاد الإفريقي:

عند إيلاء موقف الاتحاد الإفريقي من الثورة الليبية نظرةٍ تقييمةٍ فإننا ينبغى أن نأخذ في الاعتبار أن المنظمة القارية الإفريقية، آخذة لتوها في التحول من شكل اتسم بالقصور في الإدراك و الرؤية التدخلية في إطار الصراعات الإفريقية الداخلية (منظمة الوحدة الإفريقية)، إلى منظمة تسعى إلى تعزيز تلك الرؤية و تطويرها لمواكبة المتغيرات التي طرأت على القارة الإفريقية في العقود الأخيرة. و ذلك بالنظر إلى تغير البيئة الدولية في قارة إفريقيا من قارة حديثة الاستقلال كما هو الحال وقت نشأة منظمة الوحدة الإفريقية، إلى بيئة أكثر نضجاً فيما يخص تفاعل العلاقات الدولية الإفريقية في ضوء تراكم الخبرات على مدار العقود الست الأخيرة، بشكل يجعل من تطوير إدراك الاتحاد الإفريقي الوليد فيما يخص قدراته التدخلية لحل الصراعات الداخلية الإفريقية ضرورة تفرضها الظروف الراهنة.

و هنا نشير إلى أن تنظيم القارة الإفريقية قد شهد تطورات متلاحقة ففي بادئ الأمر ظلت منظمة الوحدة الإفريقية عازفة عن التدخل في هذه الصراعات بسبب قيود الميثاق الذى كان يعطى الأولوية لمبدأ عدم تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء مما تسبب في امتناع المنظمة عن القيام بأى دور في التعامل مع هذه المرحلة اللاحقة بادرت الدول الأعضاء إلى استحداث آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات في إفريقيا ثم وصل الدور الإفريقى الذى تضمن إنشاء مجلس السلم والأمن في إفريقيا[xiii].

بالطبع فإن ذلك المنهج يواجه بعض التحديات. ففي عام ٢٠٠٢ تبنت الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي تعريفاً موسعاً للتغيير غير الدستوري للحكومات، حتى يستخلص رؤية للحكومات المنتخبة ديمقراطية من خلال المؤسسات العسكرية و الانتفاضات المسلحة و كذلك رفض وصول الحكومات للسلطة في ظل غياب الانتخابات الحرة و النزيهة. حيث أصبحت الانتخابات أكثر شيوعاً في الدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وفي أواخر ٢٠٠٩ و بعد جدل

واسع شهده مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي بشأن إمكانية الخروج بتعريف موحد للتغيرات غير الدستورية حيث تبنى المجلس في النهاية تفسيراً موسعاً يشمل استخدام الوسائل غير القانونية للوصول للسلطة[xiv].

و بالتالي فقد واجه الاتحاد الإفريقي المعضلة ذاتها مع الثورة الليبية، فمن ناحية، يرتبط الاتحاد الإفريقي بعلاقات قوية مع معمر القذافي بصفته وشخصه، ومن ناحية أخرى يعمل الاتحاد الإفريقي في إطار مؤسسي تحكمه اتفاقات وبروتوكولات رسمية تتنافى مع رد فعل معمر القذافي إزاء الاحتجاجات التي شهدتها ليبيا. ولهذه الأسباب جاء موقف الاتحاد من الثورة في ليبيا متبايناً رسمياً و عملياً، فكان في ظاهره محافظاً على مبادئ وأحكام بروتوكولاته.[xv]

فالموقف الإفريقي بشكل كاشف عن مشكلات كبيرة تعانى منها المنظمة القارية أهمها سيطرة القادة المستبدين على أجهزة الاتحاد. فعلى الرغم من أن قمة الاتحاد الإفريقي السادسة عشر انعقدت في أعقاب اندلاع الثورتين التونسية و المصرية في يناير ٢٠١١ إلا أن القادة الأفارقة تجاهلوا مناقشة فعاليات الثورتين و نتائجهما مما جعل البعض يطلق على الاتحاد أنه "نادي للمستبدين"، وعلى نحو مغاير أعطى قادة الاتحاد الإفريقي أهمية خاصة للثورة الليبية منذ بدايتها نظراً لخصوصية العلاقات الليبية الإفريقية من ناحية، وتطورات الثورة الليبية التي أدت إلى تدخل قوات عسكرية أجنبية في أراضى دولة إفريقية و ما أثاره هذا الأمر من حساسيات بالغة لدى الأفارقة.

فقد أصدر الاتحاد الإفريقي بيان بعد أسبوع من اندلاع المواجهات أدان فيه أسلوب القمع العنيف ضد المتظاهرين، و اتخذ مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد قراراً في ١٢ مارس برفض التدخل العسكري الدولي، و تشكيل لجنة من خمسة رؤساء أفارقة للعمل مع جميع الأطراف بما فيهم ليبيا من أجل حوار شامل حول الإصلاحات المطلوبة، كما عقد الاتحاد الإفريقي قمة طارئة في أديس أبابا في ٢٥ مارس، وتركزت أنشطة القمة السابعة عشر للاتحاد في مالابو بغينيا الاستوائية في يوليو ٢٠١١ على محاولة الوصول إلى حل للأزمة في ليبيا[xvi].

وهنا نشير إلى الخلفية التاريخية لعلاقة القذافي بإفريقيا حيث دأب على رفع شعارات الولايات المتحدة الإفريقية منذ بداية التسعينات، الأمر الذي مكنه من كسب المزيد من الأنصار والمزيد من بين أبناء القارة الإفريقية. كما قام القذافي باستخدام موارده النفطية في تدعيم مكانته بين الأفارقة وبخاصة على مستوى المؤسسات المالية التابعة للاتحاد الإفريقي التي ارتبطت بالدعم الليبي المباشر. فقد احتضنت مدينة سرت الليبية بنك الاستثمار الإفريقي. كما وعد القذافي الأفارقة في أكثر من مناسبة باستثمار ما يزيد عن ١٤ مليار دولار في إفريقيا إذا ما تمت الموافق على إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية. كما كان القذافي من أكبر خمسة مساهمين في ميزانية الاتحاد إذ بلغت ١٥% من إجمالي الميزانية.

و لعل الموقف الإفريقي المتحفظ في بداية الثورة الليبية بدت تجلياته في توتر العلاقات بين الجانبين، ومنها دول الجوار، خاصة النيجر، التي رفضت تسليم أعوان القذافي، و هو ما ردت عليه ليبيا - علي لسان المجلس الوطني - بأن علاقتها مع الدول المجاورة ستقوم علي الموقف الذي ستتبناه، حين يتصل الأمر بتسليم مجرمين و أشخاص ملاحقين. و علي ذلك، فلا يتوقع أن تستمر التحالفات مع الجوار الإفريقي، سواء القريب أو البعيد، بمثل مستوي مرحلة القذافي، بل إن ثمة اتجاهات في ليبيا لترشيدها، مع الحفاظ علي المصالح المستقرة لليبيا بحكم موقعها في القارة[xvii].

فقد قادت جنوب إفريقيا، ما يشبه الحرب الباردة على القرارات "الدولية" و مواقف بعض الدول الإفريقية في نفس الوقت. ورغم أنها من سوء حظ رئيسها، وافقت على قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ فإنها اعتبرته لحماية المدنيين و وقف العنف فقط، و لم تكن تتوقع ذهاب الدول الكبرى به إلى هذا الحد من التدخل - حسب تصريحات جنوب إفريقيا.

و حيث زار رئيس جنوب إفريقيا طرابلس و بنغازي مرتين، فإنه اعتبر الموضوع لا يزال في دائرة مجلس السلم و الأمن الإفريقي. و رغم أن أكثر من ثلاثين دولة إفريقية اعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي تباعاً، فإن منظمة الاتحاد لم

تصدق جماعياً بعد على الاعتراف. و لا يزال أمين عام الأمم المتحدة المتبني للموقف "الدولي" يناشد الاتحاد الموافقة، و يلح أن اتصاله بالاتحاد و الجامعة العربية على مستوى واحد، و هذا غير صحيح طبعاً.

وهنا نشير إلى السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا منذ عام ١٩٩٤ قد اتسمت بالثبات النسبي، حيث تري هذه الدولة نفسها بمثابة قائد إقليمي يسعي إلي تعزيز و صيانة سيادة الدول الإفريقية، بالإضافة إلي ضرورة تحقيق السلم و الاستقرار الإقليمي[xviii]. ومن الملاحظ أن أدبيات الفكر الاستراتيجي الجنوب إفريقي تؤكد ضرورة الحفاظ علي مبدأ السيادة، و عدم التعدي عليه من قبل الدول الأقوي. ثمة أيضا بُعد أخلاقي في السياسة الخارجية الجنوب إفريقية، و هو المتعلق باحترام حقوق الإنسان و التمكين الشعبي، و هو مبدأ يتميز بخصوصية معينة، نظراً لنضال جنوب إفريقيا الطويل ضد نظام الفصل العنصري[xix].

فكما يشير حمدي عبد الرحمن فإنه بتحليل الخطاب السياسي لزعماء المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم في بريتوريا، أثناء الثورة الليبية، يتضح لنا وجود تناقض واضح في لغة الخطاب من جهة، و إحساس بأن ثمة تباعد سياسي وجغرافي بين جنوب إفريقيا و إقليم الشمال العربي. فقد كانت هناك إشارة إلي انتماء ليبيا إلي منطقة الشرق الأوسط التي تمثل جزءاً من العالم. يعني ذلك إدراك القيادة السياسية الجنوب إفريقية أن ليبيا هي دولة شرق أوسطية من حيث الانتماء أكثر من كونها دولة عربية و هو ما يترتبط بالعوامل التالية[xx]:

العامل الأول:

يتمثل في رغبة صانع القرار السياسي في الحفاظ علي تقاليد المؤتمر الوطني الإفريقي الذي تلقي المأوي و الدعم من دول كثيرة، مثل زيمبابوي، و ليبيا، و روسيا، و الصين. و لذلك، فإن سياسات المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم منذ عام ١٩٩٤ تتمثل في محاولة رد الجميل لكل من قدم يد العون أثناء نضاله ضد نظام الأبارتهيد. لم يكن مستغرباً أن يكون الرئيس مانديلا أول من يكسر

الحصار الدولي الذي فرض علي ليبيا بسبب حادثة لوكيربي[xxi]، و أن يكون الرئيس جاكوب زوما من الرؤساء القليلين الذين زاروا العاصمة الليبية طرابلس، و التقاء العقيد القذافي قبيل سقوط نظامه بقليل، في محاولة للبحث في خروج آمن له.

العامل الثاني:

عدم امتلاك صانع القرار في بريتوريا استراتيجيات واضحة، أو ترجمة عملية لأهداف سياساتها الخارجية. فالموقف الجنوب إفريقي الرافض لسياسات مجلس الأمن الدولي تجاه ليبيا و سوريا نابع من الرغبة في الحفاظ علي مبدأ السيادة، و عدم انتهاكها من قبل الدول الكبري.

و رغم ذلك، فإن ثمة بعداً أخلاقياً تسعي السياسة الخارجية إلي تحقيقه، يتمثل في احترام حقوق الإنسان و حق تقرير المصير، و الذي يتطلب ضرورة التدخل لمواجهة الانتهاكات الخطيرة من قبل النظم الوطنية الحاكمة. و من الجلي أن صانع القرار في جنوب إفريقيا لم يستطع حتي اليوم المواءمة بين متطلبات مبدأ السيادة من جهة، و مبدأ احترام حقوق الإنسان من جهة أخري، و هو ما دفع بعض النقاد الي القول إن جنوب إفريقيا لم تستطع بلورة استراتيجية متجانسة و واضحة المعالم.

العامل الثالث:

يتمثل في أن المبدأ الحاكم و توجهات السياسة الخارجية يؤكد أن عدم الانخراط في عمليات حفظ السلام بشكل كبير، و الامتناع عن الولوج إلي القضايا الإقليمية العامة التي تتجاوز المحيط الجغرافي الاستراتيجي لدولة جنوب إفريقيا. و كذلك، فإن الاستثمار في القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا محكوم بالرؤية الدفاعية، أي مواجهة أي اعتداء خارجي بالأساس. و علي الرغم من حدوث عمليات مراجعة لهذا المبدأ، فإنه من غير المحتمل حدوث تحولات كبري علي الدور الخارجي لجنوب إفريقيا.

العامل الرابع:

وجود نمط من العلاقات الصراعية أو، علي الأقل التنافسية مع القوي الإقليمية الأخري، أدي إلي النيل من دعائم السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا، و يمكن أن نشير في هذا السياق إلي تجربة التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، المعروف باسم "الإكواس"، الذي يمارس دوراً فاعلاً ومؤثراً في أزمة شمال مالي، كما أنه يساعد كلاً من الجزائر و المغرب علي تنسيق سياساتهما الأمنية.

و تبرز مكانة وقوة نيجيريا في إطار هذا التجمع، و لاسيّما قيادتها لعملية التدخل في كل من ليبيريا و سيراليون. و لا شك في أن ابتعاد جنوب إفريقيا عن قضايا الغرب الإفريقي جعل علاقتها الثنائية مع نيجيريا تتسم بالغموض وعدم الوضوح[xxii].

و هنا يشير حلمي شعراوي إلى أن ثمة حالات كثيرة تختلف فيها المواقف الإفريقية عبر اعتبارات محلية أو إقليمية محدودة، بما يدفع الموقف إلى ما يشبه الحرب الباردة داخل القارة لا تفسر – كالعادة - ببساطة وفق "التبعية" للدول الكبرى، رغم أن بعض المواقف الآن تبدو كذلك. و هو ما يبدو من موقف جنوب جنوب إفريقيا مقابل الموقف النيجيري أساساً، على مستوى القارة.

حيث كانت لجنوب إفريقيا علاقات راسخة مع القذافي، إذ مد حزب "المؤتمر الوطني الإفريقي" بمساعدات فترة التحرير، بل يتردد أن المساعدة امتدت للرئيس "زوما" نفسه في معركته الحديثة لانتخابات الرئاسة ضد الرئيس "مبيكي" مما توافق مع جناحه القوي ذا التأثير المباشر الآن في السياستين الداخلية و الخارجية[xxiii].

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١. مثلت الثورة الليبية بالنسبة للاتحاد الإفريقي محطة مهمة تفتح المجال للمراجعة بالنسبة للبنية التنظيمية وديناميات صنع القرار.

٢. تميزت علاقة القذافي بالاتحاد الافريقي بكونها إحدى الحلقات الطبيعية في مسار السياسة الخارجية الليبية و بخاصة منذ وصول معمر القذافي إلى السلطة عقب ما يعرف بثورة الفاتح في عام ١٩٦٩.

٣. امتدت تأثيرات الثورة الليبية على عمل المنظمات الدولية بصفة عامة. وهو ما اتجه الباحث به خلال تفسيره إلى أداء الاتحاد الإفريقي تجاه الثورات العربية بشكل عام، و الثورة الليبية بصفة خاصة.

٤. هناك حاجة ماسة للمراجعة في ضوء العديد من خبرات الاتحاد الإفريقي على مدار العقدين الأخيرين تجاه بعض القضايا المهمة في القارة الإفريقية و لعل آخرها حالتا دارفور، وانفصال جنوب السودان وكذلك الحالات الأخرى التي تكتظ بها إفريقيا جنوب الصحراء.

٥. و في ضوء ما سبق فإن الباحث قد توصل إلى صحة الفروض الثلاثة التي قامت عليها الدراسة حيث تبين من خلال مسار الأحداث والمواقف المتباينة للاتحاد الإفريقي إن علاقة القذافي بدوائر صنع القرار والنخب الأفريقية في تحديد الموقف من ثورة ١٧ فبراير. وهو ما انعكس بدوره على العامل الاقتصادي وتأثيره على المواقف من الثورة حيث انه بالعودة إلى البعد التاريخي للعلاقات الليبية الإفريقية أن البعد الاقتصادي ظل حاضراً بقوة في كافة مراحل تلك العلاقات. وأخيرا فقد تبين للباحث مدى الإشكالية التي يعاني منها العمل الجماعي الإفريقي وبخاصة فيما يتصل بالسياسة الخارجية تجاه الأزمات.

ثانياً: التوصيات:

١. لا تزال هناك إمكانية للمزيد من دراسة التطورات الأخيرة التي طرأت على العالم العربي و تأثيراتها على المكونات الأساسية للتنظيم الدولي بما يفتح الباب للمزيد من الدراسات المعنية بمكانة المنطقة العربية وشمال إفريقيا في الاستراتيجية العالمية و تفاعلات القوى الدولية الكبرى تجاه قضايا المنطقة.

٢. لقد أفرزت التطورات التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة صورة أوضح لحالة الترابط الداخلي لمنظمة الاتحاد الإفريقي، وقدرتها على اتخاذ القرارات المعنية بالأزمات التي تمر بها الدول الأعضاء، بما يكرس أهمية تحول الجماعي الإفريقي نحو المزيد من التطوير سواء على مستوى البنية التنظيمية، أو عملية صنع و اتخاذ القرارات.

٣. بالنظر إلى خبرة ثورة ١٧ فبراير و الأداء المتواضع للاتحاد الإفريقي تجاهها، فإن ثمة ضرورة فرضت نفسها على الدول الإفريقية لتطوير العمل الجماعي الإفريقي الأمر الذي يفرض عقد قمة إفريقية طارئة يكون الهدف منها دراسة تأثيرات الثورات العربية على البناء التنظيمي، وفاعلية الاتحاد الإفريقي في أداء مهمته الرئيسية و هي الحفاظ على الأمن والسلم في قارة إفريقيا.

المراجع:

(i) كما جاء بالمادة الثانية من ميثاق المنظمة فإن الأهداف الرئيسية لمنظمة الوحدة الإفريقية هي القضاء على الاستعمار بجميع صوره في القارة الإفريقية، إضافة إلى دعم الوحدة الإفريقية بغض النظر عن التمايز العرقي والقومي، وتحقيق التضامن بين الدول الأطراف وتعزيز التعاون من أجل تحقيق حياة أفضل للشعوب الإفريقية، كما تسعى المنظمة إلى عدّ الدفاع عن سيادة الدول الأطراف وسلامة أراضيها واستقلالها أحد أهدافها، على أن يكون كل ذلك بانسجام مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. للمزيد انظر منظمة الوحدة الإفريقية على موقع الموسوعة العربية الإلكتروني:
http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func =dis play_term& id=12678

(ii) Tim Murithi, Between reactive and proactive interventionism: The African Union Peace and Security Council's engagement in the Horn of Africa, in **African Journal on Conflict Revolution,** (The African Center For Te Constructive Resolution of Dispute, Special issue on the African Union, Volume 12, Number 2, 2012), P.90

(iii) ولاء محمد عبد المنعم محمد، دور الاتحاد الإفريقى في تسوية النزاع في دارفور٢٠٠٣-٢٠٠٩، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١)، ص١٢.

(iv) أميرة عبد الحليم، إفريقيا و ثورات الربيع العربي، دراسة منشورة على موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، متاحة على الرابط التالي:
http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Gd=false&Serial=58

(v) Tim Murithi, **Op.Cit**, P117.

(vi) زياد عقل، الاتحاد الإفريقي و الثورة الليبية: البروتوكولات و المصالح، دراسة منشورة على موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية متاح على الرابط:
http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42

([vii]) Ades Ababa, African Union, Peace and Security Council, The Peace and Security Council of the African Union (AU), at its 275th meeting held on 26 April 2011, held at ministerial level, adopted the following decision on the situation in Libya.

([viii]) Idem.

([ix]) Tim Murithi, **Op.Cit**, P.118

([x]) **المرجع السابق نفسه**.

([xi]) **المرجع السابق نفسه.**

([xii]) بيان صادر عن الاتحاد الإفريقي بتاريخ ٢٠١١/٥/١٠.

([xiii]) ولاء محمد عبد المنعم محمد، دور الاتحاد الإفريقى في تسوية النزاع في دارفور٢٠٠٣-٢٠٠٩، **مرجع سبق ذكره،** ص١٢

([xiv]) Paul D. Williams, The African Union's Conflict Management Capabilities, *WORKING P A P E R*, The Council on Foreign Relations, October 2011

([xv]) يمكن الرجوع إلى القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي حيث جاء في الفقرة (و) منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء فى الاتحاد ثم أقرت الفقرة (ز) التالية من نفس المادة عدم تدخل أى دولة عضو فى الشئون الداخلية لدولة أخرى. انظر القانون التأسيس للاتحاد الإفريقي على موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=3904#.VTFW1tKxUxM

([xvi]) أميرة عبد الحليم، إفريقيا وثورات الربيع العربي، دراسة منشورة على موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، متاحة على الرابط التالي:

http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Gd=false&Serial=58

([xvii]) خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة على علاقات ليبيا الإقليمية، **السياسة الدولية**، إبريل ٢٠١٢، ص ١١٦..

([xviii]) J van der Westhuizen ،South Africa's emergence as a middle power ، **Third World Quarterly** 91 (3) ،199

([xix]) Baleka Mbete ،'We can't take a neutral stance' ANC Today ،Vol. 11 No 13 ،80 - 14 APR ،2011

([xx]) حمدي عبد الرحمن، محدودية الدور. الارتباك الاستراتيجي الجنوب الإفريقي إزاء الثورات العربية، **ملحق السياسة الدولية**، العدد ١٩٠، مجلد ٤٧، اكتوبر ٢٠١٢، ص ٣٠.

(xxi) يقول نيلسون مانديلا: "ثمة عدد قليل من الدول، خارج إقليمنا المباشر في جنوبي و شرقي إفريقيا، حظي بزياراتنا المتكررة، منذ إطلاق سراحنا من الاعتقال، لعل في مقدمتها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي. وقد جاءت تلك الزيارات المتكررة لتعكس مشاعرنا تجاه فخامة الأخ القائد، و تجاه شعب ليبيا العظيم. فلن ننسي أبدا المساندة الليبية المادية و المعنوية لكفاحنا ضد نظام الفصل العنصري. و سيظل هذا في ذاكرتنا داعما لتخفيف مأزق أشقائنا في ليبيا."

([xxii]) حمدي عبد الرحمن، **المرجع السابق نفس الصفحة**

([xxiii]) حلمي شعراوي، حرب باردة إفريقية حول ليبيا، **صحيفة الاتحاد الإماراتية**، ٢٠١٢/٣/٢٥